المقدمة :

توجد في المناطق الغربية والوسطى من الساحل الإ فريقي ثمانية بلدان مصنفة ضمن البلدان الأقل تقدّما في العالم وهي موريتانيا، غامبيا، السنغال، تشاد، غينيا بساو، بوركينا فاسو، مالي والنيجر وتنضوي ضمن اللّجنة الدولية المشتركة لمقاومة الجفاف. وتمتد هذه البلدان على مساحة شاسعة تفوق 5 ملايين كلم2 وتعدّ أكثر من 76 مليون ساكن سنة 2008 [1و2]. وكجلّ البلدان النّامية سعت هذه البلدان منذ حصولها على استقلالها السّ ياسي في الستينات من القرن الماضي إ لى تحقيق التنمية وحاولت تنسيق جهودها التنموية في إطار عدّة مؤسسات مشتركة منها الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الغربية ولكن بعد مرور أكثر من 4 عقود تبدو حصيلة التنمية متواضعة جدّا بل تبرز بعض المؤشرات تراجعها ببعض هذه البلدان .

I - مستوى تنمية بشرية محدود جدّا

تتّسم البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي بمحدودية التنمية البشرية وبتعدّد المؤشرات الدّالة على ذلك.

1 – دخل فردي ضعيف جدا

تعدّ البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي من أفقر بلدان العالم إذ تتميّز بضعف ناتجها الدّاخلي الخام [2]. فمجمل الناتج النّاخلي الخام لهذه البلدان الثمانية لا يساوي إلاّ 1,4 % من الناتج الدّاخلي الخام لفرنسا وحوالي 50 % من رقم معاملات شركة ميكروسوفت الأ مريكية. كما تتميّز بمستوى متدن جدّا لحصّ ة الفرد من الناتج الدّ اخلي الخام فهو لا يتجاوز عتبة 900 دولار إلا في السنغال [3]. وإذا ما اعتبرنا معدل القدرة الشرائية للفرد بهذه البلدان فإنه لا يمثل إلا ثلث معدّ ل القدرة الشرائية للفرد في البلدان النامية وحوالي 5 % فقط من معدّل البلدان الغنية. وبينما تسجّ ل نسب الفقر تراجعا واضحا في بقية أ نحاء العالم وخاصة بجنوب آسيا تتزايد **نسبة الفقر المدقع** * ببعض البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي إذ تدرجت هذه النسبة من 42% سنة 1981 إلى 47% سنة 2002 وبذلك تبقى بلدان عديدة بالسّاحل الإفريقي من أفقر بلدان العالم.

توجد فوارق هامة في معدل القدرة الشرائية للفرد داخل هذه المجموعة بين البلدان وبين المدن والأرياف وبين الفئات الاجتماعية[4] . تسجّل معدّلات الدّخل أدنى مستوياتها في العالم بكلّ من مالي والنيجر ولا ترتفع نسبيا إلاّ في السنغال. وتتجلى الفوارق في الدخل أيضا بين الرّ يف والمدينة إ ذ تنخفض مستويات الدّخل في الأرياف التي تضمّ جلّ السكان حيث يمثل متوسّط دخل الرّيفي حوالي نصف متوسّط دخل ساكن المدينة مما يجعل سكّان الرّيف أكثر عرضة للكوارث الطبيعية وأقلّ قدرة على مجابهتها. كما يبدو التباين في توزع الثروة كبيرا جدا بين الفئات الاجتماعية إ ذ يحتكر الـ 10 % من السّكان الأ كثر غنى حوالي ثلث الثروة في جلّ بلدان السّاحل الإ فريقي وتعتبر هذه الفوارق الحادة من المعيقات الأساسية لتحقيق التنمية.

2 – وضع غذائي وصحي صعب

إنّ قدرة البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإ فريقي على الاستجابة للحاجات الأساسية لسكّانها تبدو محدودة جدّا وهو ما يجسّ م الوضع الغذائي بهذه البلدان. تبقى هذه المنطقة من المناطق القليلة في العالم التي مازالت تتعدّد فيها المجاعات وتتواتر [5] إذ لا تكاد تمرّ سنة دون أن تضرب المجاعة قرية أو إقليما أو بلدا أو مجموعة من البلدان. وتعدّ مجاعات 1980 و2005 من أكثر المجاعات شمولا واتسّاعا. فقد شملت مجاعة 2005 وبدرجات متفاوتة من الحدّ ة مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد والنيجر التي كانت أ كثر بلدان الساحل تضرّرا (وخاصة الأ قاليم الشمالية منها) وقد فاق عدد المصابين بالمجاعة 3 ملايين نسمة من بينهم 800 ألف طفل. نجمت هذه المجاعة عن الجفاف الذي تزامن مع زحف الجراد ونتج عن ذلك غلاء كبير في أسعار الحبوب (الدخن والأرز) وأ علاف الحيوانات ولم تتمكّ ن الفئات الضعيفة من مجابهة الوضع في وقت تأخّ رت فيه المساعدة الحكوميّة والدّولية كما انهارت أ سعار الحيوانات ومات الكثير منها جوعا ولم تتمكن هذه البلدان من الخروج من هذه الأزمة إلا بعد وصول المساعدات الغذائية الدولية.

وفضلا عن تواتر المجاعات، يعاني سكّان البلدان الأقلّ تقدّ ما بالساحل الإفريقي نقصا كميّا في التغذية يجسّمه تدنّي المعدلات اليومية للحريرات المتوفّرة للفرد التي هي دون الحد الأدنى في 6 بلدان ولا يعتبر الوضع

مرضيا نسبيا إلاّ في موريتانيا وبوركينا فاسو [6]. ويضاف إلى هذا النقص الكمي نقص نوعيّ إذ يعاني من سوء التغذية بين عشر السكان وثلثهم حسب البلدان والملاحظ أنّ حوالي ثلاثة أرباع الحريرات متأت من استهلاك الحبوب الثانوية كالدخن (Mil) والذّرع وكذلك الجذور النباتيّة، أما مساهمة الحليب واللحوم فهي محدودة جدا ودون معدلات البلدان النامية مما يجعل الوجبة الغذائية غير متوازنة.

تعبّر كلّ هذه الظواهر عن وجود أزمة غذاء فعلية أ صبحت بمرور الزمن هيكلية إ ذ تشير كلّ المؤشرات إلى أن نصيب الفرد من الغذاء لم يتحسّن طوال العقود الثلاثة الماضية في حين تمكّنت بلدان عديدة في جنوب آسيا من معالجة هذا المشكل .

تتسبّب الخصاصة الغذائية في تفشي الأمراض الناجمة عن سوء التغذية ونقصها خاصة بين صفوف الأطفال ويسهم ذلك في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال رغم التحسّن الملحوظ الذي سجلته فهي تفوق 150 ‰ في بلدان عديدة وفضلا عن ذلك تدلّ المؤشرات المتعلقة بالصّحة على تفشي أوبئة وأمراض عديدة كالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة (السّيدا) كما تفسّر تدنّي أ مل الحياة عند الميلاد الذي يبقى من أدنى المعدّ لات في العالم على الرّغم من تحسّنه في السنوات الأخيرة.

3 – انتشار الأمية

تعتبر نسبة التمدرس بكلّ من النيجر وبوركينا فاسو متدنية جدّ ا حيث لا يلتحق ثلثا الأ طفال بالمدارس الابتدائية وهي من أدنى ما يسجّل في العالم كما أ ن الوضع صعب بكل من مالي وتشاد والسنغال حيث لا يتمكن حوالي نصف الأ طفال من الالتحاق بالمدارس. ويعتبر تدنّ ي نسبة التمدرس من العوامل المفسّرة لتفشي ظاهرة الأمية بكامل البلدان الأقلّ تقدّما بالساحل الإفريقي حيث تسجّل مستوى قياسيا بكلّ من النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتفوق 80% . ويسهم النقص الكبير في التجهيزات وفي الإ طار التربوي في تفاقم هذه الظاهرة [7]. وتبرز فوارق هامة في نسب الأمية بين الجنسين حيث ترتفع أكثر بين صفوف الإناث لتفوق 90%في النيجر كما ترتفع في الأرياف التي تضمّ السواد الأعظم من الأميين.

يختزل مؤشر التنمية البشرية [6] وضعية هذه الأقطار ويمكّن من مقارنة هذه الوضعية بأقطار أخرى. فمن بين 167 بلدا في العالم تأتي البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي ضمن الثلاثين الأخيرة.

- بنية اقتصادية هشة

فضلا عن المؤشّرات الاجتماعية تدلّ جلّ المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية على حراجة الوضع الاقتصادي بالبلدان الأقلّ تقدّما بالساحل الإفريقي.فاقتصاد هذه البلدان مازال يعتمد بالدّرجة الأولى على نشاط فلاحي تقليدي وعلى بعض الأنشطة الاستخراجية وذلك رغم محاولات التطوير والإصلاح.

II 1 – نموّ اقتصادي متذبذب وضعيف

يعتبر النمو الاقتصادي المرتفع والمتواصل شرطا أ سياسيا لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية في الألفية الثالثة إلا أن هذا الشرط قلما توفّر في بلدان السّاحل الإفريقي .

يشهد النّمو الاقتصادي* في هذه البلدان تذبذبا حادّا [8 و10] من سنة إلى أخرى وذلك رغم تحسّنه في السّنوات الأ خيرة في البعض منها. ويفسّر هذا التذبذب خاصّة بتأ ثر القطاع الفلاحي بتقلبات كمّيات الأمطار السّنوية. وفضلا عن ظاهرة عدم استقرارها فإ ن معدلات النمو السنوية للناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة في مجملها [9] وهي بصفة عامة دون 7 %بكثير، تلك العتبة التي تعتبرها الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حدّا أ دنى من الواجب تحقيقه لتحسين مستوى العيش ولمقاومة ظاهرة الفقر . وتشهد اقتصادات هذه البلدان نسب تضخّم مَاليّ ملحوظة خلال سنوات الجفاف حيث تسجّل مواد التّغذية الأساسيّة (الدخن خاصة) ارتفاعا قياسيا في أسعارها.

2 – فلاحة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي

تمثل الفلاحة أ ساس اقتصادات البلدان الأقلّ تقدّ ما بالسّاحل الإ فريقي رغم التراجع النّسبي لإ سهامها في التشغيل وفي الناتج الدّاخلي الخام [11].

لقد حافظ القطاع الفلاحي على البنية الثنائية الموروثة عن العهد الاستعماري فهو يجمع بين فلاحة تقليدية مهيمنة وفلاحةعصريّة محدودة الانتشار تسود بالمناطق السقوية خاصة [12].

تقوم الفلاحة التقليدية على نظامين زراعيين متكاملين هما النظام الزراعي– الغابي والنظام الرّعوي الترحالي. يسود النظام الزراعي– الغابي بمناطق السّفانا والمناطق الغابية التي يتمّ التوسّع الزّراعي فيها على

حساب الغابات في نطاق **زراعة الضريم***. يتعاطي السكان زراعة مطرية تعتمد على إنتاج الحبوب الثانوية [13] من دخن أو درع أو ذرة حسب المناطق ويجمع هذا النظام بين الزراعة واستغلال الغابة لتوفير الخشب والعلف... كما يتعاطى السكان حيثما تتوفر مياه الري فلاحة سقوية متنوعة. تنشط هذه الفلاحة في نطاق مستغلات عائلية صغيرة الحجم وتعتمد دورة زراعية تدمج البور (من سنتين إلى 3 سنوات) وتستعمل أدوات فلاحية بسيطة. وتتّسم هذه الفلاحة المعاشية بتذبذب إنتاجها نتيجة تقلّب كمّيات الأمطار السنوية كما تتسّم بضعف مردودها [14] حيث لا يتجاوز مردود الحبوب 12 قنطار/الهكتار بجلّ البلدان أقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي وذلك في السّنوات العادية. وبصفة عامّة لا يحقّق هذا القطاع الاكتفاء الغذائي الذاتي مما يفسّر أهمية توريد المواد الغذائية الأساسية.

أمّا النّظام الرّعوي التّرحالي فهو من اختصاص قبائل البال (PEULS) [15] والطّوارق وهي قبائل رحّل تعيش من تربيّة البقر والإبل والأغنام بالمناطق الشمالية (منطقة الصحراء والسباسب) ولكنها ترتحل إلى الجنوب كلما اشتدت وطأة الجفاف في المناطق الشمالية بحثا عن المرعى ممّا يحدث نزاعات بينها وبين سكان القرى الجنوبية. ورغم ضعف مردوديته يشهد القطيع تزايدا مشهودا [16] مما أحدث ضغطا شديدا على الموارد الطّبيعية. فقد أسهم الرّعي المفرط في تفاقم ظاهرة التصحّر وتقلّص المساحات الرّعوية.

أما الزراعة العصرية فهي موجهة أساسا إلى التصدير وتنشط في نطاق ضيعات كبيرة المساحة نسبيا وتعتمد على المكننة والأسمدة الكيماوية واليد العاملة الأجيرة وتستغل أجود الأراضي وخاصة الأراضي السقوية التي تمت تهيئتها على إثر تشييد بعض السدود الكبرى على نهري السنغال والنيجر وتقوم على تعاطي زراعات صناعية كالقطن ببوركينا فاسو والفول السوداني (الكاكاوية) بالسنغال والقصب السكري بتشاد. ولكن وفي نطاق البحث عن حلول للأزمة الغذائية التي تعاني منها البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي تمّ تطوير زراعة الأرز العصرية بكلّ من النيجر والسّنغال ولكن المردود بقي ضعيفا بسبب تملّح التربة كما أن كلفة الإنتاج مرتفعة مقارنة بسعر الأرز المستورد من بلدان جنوب شرق آسيا ... وبصفة عامة تبقى هذه المنتجات عرضة للمنافسة ولتقلبات الأسعار في السوق العالمية كما أن استعمال الريّ بصفة مفرطة في مناطق تمتاز بنسبة تبخّر عالية أدى إلى تملح التربة في مناطق عديدة وأحدث بها أضرارا بيئية جسيمة.

3 – أنشطة حضريّة ضعيفة

تشهد البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي انفجارا حضريّا [18] كما يشهد اقتصاد مدنها تحوّلات جوهرية نتيجة عجز الفلاحة والصناعة والخدمات العصرية عن توفير الشغل لليد عاملة وفيرة العدد وضعيفة التأهيل.

أ – هيمنة الأنشطة غير المهيكلة في المدن

أصبح القطاع غير المهيكل [19] النشاط الأساسي بمدن السّاحل الإفريقي فهو يوفّر أكثر من ثلاثة أرباع مواطن الشغل بالمدن العواصم ويشهد توسّعا وتنوّعا مطردين. لقد نما القطاع غير المهيكل في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية وحضرية تعيشها البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي منذ القرن الماضي. وهو يتّسم بحيوية كبيرة إذ كان القطاع الأقدر على توفير فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة ولإدماج النّازحين الجدد في وقت عجزت فيه القطاعات العصرية والدّول عن الاستجابة للحاجات الأساسية للسكان. تبرز تركيبة القطاع غير المهيكل هيمنة الأنشطة الخدمية على اختلاف أنواعها كتجارة التفصيل والنقل والإطعام كما يضمّ ورشات صناعية بسيطة تشغل أقل من 5 عمّال ويغلب عليها الطابع العائلي. ولئن أدّى القطاع غير المهيكل دورا اجتماعيا هاما فهو يحرم الدول من موارد مالية هامة باعتباره ينشط خارج الأطر القانونية ولا يدفع الضرائب.

ب – وظيفة صناعية محدودة

حاولت حكومات الاستقلال بمختلف البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل انتهاج سياسة تصنيع ركّزت على تحويل المواد الأولية المحلّية النباتية والمنجمية ولكن الحصيلة تبقى محدودة جدا باستثناء بعض الحالات كالسنغال الذي تمكّن من إقامة صناعة كيمياوية تعتمد على تحويل الفسفاط وصناعة غذائية لإنتاج الزيوت النباتية خاصّة. وتتّصف الصّناعة العصرية ببلدان الساحل الإفريقي بمساهمة ضعيفة في التشغيل لا تتجاوز 15% في أفضل الحالات كما تتصف بمساهمةضعيفة في تكوين الناتج الدّاخلي الخام لاتتعدّى 30% في جلّ هذه البلدان [20].

وفضلا عن ذلك فإن الوحدات الصناعية صغيرة الحجم وغالبا ما تكون أقرب إلى ورشات منها إلى مصانع عصرية وتمثل مصانع المواد الغذائية القسم الأكبر من هذه الصناعات. أما على مستوى التوطن الصناعي فإن الصناعة العصرية تتركز أ ساسا بالمدن العواصم مثل داكار وباماكو ونيامي التي تحوي أ كثر من نصف الوحدات الصناعية الوطنية[21].

III – تجارة خارجية ضعيفة وتعويل مفرط على المساعدات الخارجية

تمثّل البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي مجالا طرفيا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. وقد تزايد تهميش هذه المنطقة خلال التّ سعينات من القرن العشرين مع فتور تنافس القوى العظمى حول مناطق النفوذ وهيمنة القطب الواحد على العالم إلاّ أن الاهتمام بهذه المنطقة قد تجدّد نظرا لتواتر الكوارث الطبيعية بها ولاكتشاف ثروات نفطية هامة بكل من تشاد وموريتانيا وخليج غينيا ولبروز الصّين كمنافس قويّ للقوى الأوروبيّة في هذه المنطقة.

وللبلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي مكانة محدودة جدّا في التّ جارة العالمية لا تتجاوز 0,04 % سنة 2008 وليس لهذه البلدان مكانة عالمية تذكر إلا في بعض المواد التصديرية.

1 – موازين تجارية عاجزة

أ– صادرات مقتصرة على عدد محدود من المواد الأوليّة

لم تتغيّر تركيبة الصّادرات كثيرا عن التركيبة التي ورثتها البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي عن الفترة الاستعمارية فقد بقي التّصدير قائما على عدد محدود من المواد الأوليّة المنجميّة أو النباتيّة أو الحيوانيّة [22]. فبالنّسبة إلى المواد الأوليّة المنجميّة يمثّ ل الحديد ركيزة صادرات موريتانيا قبل اكتشاف النّفط كما يمثّل اليورانيوم أساس صادرات النّيجر وكذلك الفسفاط بالنّسبة إلى السّنغال...وقد أدّى اكتشاف النّفط واستخراجه بجنوب تشاد منذ 2003 إلى جعل هذه المادّة المورد الرّئيسي للعملة الصّعبة بالنّسبة إلى هذا البلد (أكثر من 100 مليون دولار سنويّا).

وبخصوص المواد النّباتيّة يوفّر القطن أكثر من نصف قيمة صادرات بوركينا فاسو في حين تعتمد صادرات غامبيا بصفة شبه كليّة على الجوز.

أ ما تصدير الأ سماك فهو من المصادر الأساسيّة للعملة الصّعبة بكلّ من موريتانيا والسّ نغال ولكن نظرا لقدرة هذين البلدين المحدودة على استغلال ثرواتهما البحرية فقد لجآ إلى إبرام عقود صيد مع الاتّحاد الأوروبيّ تمكنه من استغلال هذه الثّروات مقابل معاليم ماليّة.

وممّا يزيد في الهشاشة الاقتصادية للبلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي أن أسعار المواد المصدّرة اتّسمت خلال العقود الثلاثة الأ خيرة بتذبذب شديد في الأسواق العالميّة ممّا يقلّص المداخيل ويعرقل تمويل المجهود التّنمويّ . كما أ ن حاجة هذه البلدان الملحّ ة للعملة الصّ عبة جعلتها تكثف استغلال هذه الموارد ممّا عرّض بعضها إلى الاستنزاف.

ب – واردات تجسّد التبعيّة الغذائيّة

لا تحقق بلدان الساحل الإفريقي الاكتفاء الغذائي الذّاتي وهي تلجأ إلى التّوريد لتسديد حاجاتها المتزايدة . تبرز تركيبة الواردات [13 و22] المكانة المتميزة للمواد الغذائية التي تحتكر حسب البلدان والسّنوات نسبة تتراوح بين سدس وثلثي قيمة الواردات وتتعلق الواردات الغذائية بالمواد الأساسيّة كالأرز بالنّسبة للسنغال والقمح بالنّسبة لموريتانيا والدُّرَعْ لبوركينا فاسو... وتتلقى كل هذه البلدان مساعدات غذائية هامة. كما تحتل المصنوعات ومواد الطاقة مكانة هامة في التوريد نظرا لضعف التّصنيع ولافتقار جلّ هذه البلدان للمحروقات.

وتجسّ م الموازين التجارية بصفة عامة الوضعية الصّعبة للتّجارة الخارجيّ ة للبلدان الأقلّ تقدّ ما بالسّاحل الإ فريقي باعتبارها تشكو من عجز هيكليّ[23] فنسبة تغطية الصادرات للواردات هي دون 50 % في ستّة بلدان من ضمن ثمانية.

ج – ارتباط كبير للتّجارة الخارجيّة بأوروبا

مُنحت جلّ منتجات بلدان السّاحل الإ فريقي باعتبارها مدرجة ضمن أ قل البلدان تقدّ ما امتيازات للنّفاذ إلى أ سواق البلدان المتقدمة فمنتجاتها معفاة من الضّ رائب ولا تخضع لنظام الحصص. ولكن رغم هذه الامتيازات تبقى قدرة البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإ فريقي على تنويع الأ سواق وعلى ولوج بضائعها أسواق البلدان المتقدمة محدودة جدّا نظرا لمحدودية قدرة بضائعها على المنافسة.

لقد حافظت جلّ البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإ فريقي على العلاقات التجارية التي كانت تربطها بالبلد المستعمر وتمثل أوروبا بصفة عامّة وفرنسا بصفة خاصّة أوّل طرف تجاريّ لجلّ هذه البلدان. وقد مكّن من بعث "منطقة الفرنك الإفريقي" [24] من تسهيل المبادلات بين بلدان الساحل الإفريقي ولكنّه دعّم في نفس الوقت الارتباط بفرنسا مما جعل البعض يرى في تكوين منطقة الفرنك شكلا من أشكال تواصل العلاقات التي كانت تسود زمن الاستعمار. ولئن كان الارتباط التّ جاري والمالي كبيرا بين أ وروبا الغربية والبلدان الأقلّ تقدّما بالساحل الإفريقي فإن التّ جارة مع البلدان المجاورة لها كالكوت دي فوار ونيجيريا ما انفكت تنمو باستمرار خاصة عبر القطاع غير المهيكل والتّهريب ممّ ا يحرم هذه الدّ ول من مداخيل هامّ ة ويسهم في تعميق عجز الموازين التجاريّة.

2 – تعويل مفرط على المساعدات الخارجية

نظرا لانتشار الفقر على نطاق واسع حظيت البلدان الأقلّ تقدما بالسّاحل الإ فريقي باهتمام منظمة الأمم المتحدة فكان إعلان الألفية (سنة 2000) الذي حدّد الأهداف الإنمائيّة للألفيّة الثّالثة ثم انعقد المؤتمر الثّالث للأ مم المتحدة المعني بالبلدان الأ قل تقدما ببروكسال في 2001 ووضع برنامج عمل لتحقيق أهداف الألفيّة الثّالثة. وفي نطاق هذه الاهتمامات تدعّمت برامج المساعدة العموميّة من أجل التّنمية [25] وذلك إلى جانب برامج المساعدة الخاصة ولو أنها كانت محدودة جدا. تقدم هذه المساعدة من طرف البلدان المتقدمة (بلدان منظمة التعاون والتنميّ ة الاقتصادية) وبعض البلدان النفطية والمؤ سسات الدولية وتتخذ أ شكالا متعددة كالمساعدة الغذائية (حبوب خاصة) والهبات والقروض والمساعدة الفنية[26]. لئن سجّلت مساهمة المساعدة العموميّة من أجل التّنمية في النّاتج الدّاخلي الخام تراجعا ملحوظا، فإنّها ماتزال تمثّل نسبة هامّة منه في كل البلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإفريقي. وقد أفضت القروض المسندة في إطار هذه المساعدة إلى تبعية مفرطة تجاه البلدان المقرضة.

تبدو حصيلة المساعدة من أجل التنمية محدودة النجاعة مقارنة بحجم المبالغ الممنوحة [27] فقد حقّقت بعض النتائج الإيجابية في المشاريع ذات الصبغة التقنية والظرفية كالمشاريع المائية والصحية ولكنّها فشلت في تحقيق تحوّلات جذرية في مستوى الهياكل الاقتصاديّة ولاسيما تطوير الأرياف .

الخاتمة

تبرز مؤشّرات التّنمية بالبلدان الأقلّ تقدّما بالسّاحل الإ فريقي حصيلة متواضعة جدّ ا وذلك رغم بعض التّحسّن المسجّل في مجالات معيّنة. فما هي الظّروف الدّاخليّة والخارجيّة التي حالت دون تقدّم بلدان السّاحل الإفريقي وجعلتها في مؤخّرة ترتيب بلدان الجنوب ؟